أصدرت بياناً ختامياً في ختام أعمال مؤتمرها

قبائل اليمن تدعو الأطراف السياسية إلى الحوار لحل الأزمة الراهنة

المؤتمرون يدينون أي تحالف يستهدف الدولة ومؤسساتها والاعتداء على الجيش والأمن

المطالبة بسرعة الكشف عن المتورطين بجريمة مسجد النهدين

دعوة جميع اليمنيين إلى الاصطفاف الوطني في مواجهة التحديات التي تستهدف اليمن

■ صنعاء/سبأ/..

صدر عن المؤتمر العام لقبائل اليمن بيان ختامي أدان فيه المشاركون الأعمال الإجرامية من قبل الخارجين على القيم والأعراف وعلى الدولة وقوانينها والتي تستهدف الأمن والسلام والوحدة والحياة الكريمة للإنسان اليمني.

كما أدانوا أي تحالفات تستهدف الدولة ومؤسساتها والاعتداء على أبناء القوات المسلحة والأمن والموطنين كما حصل في مناطق أرحب ونهم وتعز.

وأكدوا تمسكهم بالشرعية الدستورية والنهج الديمقراطي كوسيلة حضارية للتداول السلمي للسلطة بمبدأ الحوار كوسيلة عقلانية لحل خلافاتنا السياسية وغيرها.

وأكد المؤتمرون أن التغيير هو سنة الحياة وأن القبائل اليمنية لا تقف ضد التغيير السلمي المستند للأسس الدستورية والقانونية وعبر صناديق الاقتراع وأن اليمن ملك الجميع والقبائل ضد من يحاول إلغاء الآخر بالقوة والعنف ولن تسمح بالوصول إلى السلطة بغير الأسس السلمية والدستورية التي قدمنا جميعا من أجلها أعلى التضحيات.

وطالبوا الحزب الحاكم وقوى المعارضة بكل ألوانها في الداخل و الخارج إلى الجلوس على طاولة الحوار لمعالجة هذه الأزمة التي أضرت بالوطن استنادا إلى الأسس الدستورية والقانونية وعلى أرضية المبادرة الخليجية بعد التفاهم والاتفاق على تفسير المبهم منها في إطار الدستور.

وطالبوا الأجهزة الرسمية المختصة بالكشف عن العصابة الإجرامية التي خططت ومولت ونفذت العدوان الإجرامي الذي استهدف فخامة رئيس الجمهورية وكبار قيادات الدولة بجامع النهدين بدار الرئاسة، وتقديم الجناة للمحاكمة العلنية العاجلة لينالوا عقابهم الذي يستحقونه.

وشددوا على ضرورة الإسراع في استكمال إجراءات المحاكمة للمتهمين في أحداث يوم الجمعة الموافق ١٨ مارس ٢٠١١م وإصدار الأحكام الرادعة بحق كل من ثبتت إدانته.

ولفتوا إلى ضرورة الإسراع في فتح تحقيق شامل في أحداث التمرد المسلح في منطقة الحصبة وما شهدته من اعتداءات وأعمال قتل وتشريد للمواطنين وتخريب لممتلكاتهم وقتل لرجال القوت المسلحة والأمن وتخريب ونهب مؤسسات الدولة وضبط من يقف خلف تلك الأعمال وتقديمهم إلى المحاكمة.

وأكدوا أهمية الإسراع في ضبط المتورطين في الاعتداء على المؤسسات العامة والخاصة والمتورطين في تنفيذ الاعتداءات على رجال القوات المسلحة والأمن وهم يؤدون واجباتهم التي يخولها لهم الدستور في مختلف المناطق.

وعبرت قبائل اليمن عن تمسكها بالشرعية الدستورية والنهج الديمقراطي كوسيلة حضارية للتداول السلمي للسلطة وبمبدأ الحوار كوسيلة عقلانية لحل الخلافات السياسية.

وطالبوا بفرض هيبة الدولة وتطبيق النظام و القانون وإنهاء كل مظاهر التمرد على الدولة سواء في المدن أو الأرياف.. مؤكدين وقوفهم إلى جانب إخوانهم في أرحب ونهم وأبين وغيرها من المناطق اليمنية المساندة للقوات المسلحة والأمن.

ودعوا القبائل اليمنية إلى ضرورة حماية أراضيها وتأمين الطرق والمنشآت الواقعة في محيطها ومنع أي تخريب يستهدفها، رافضين في نفس الوقت استقواء البعض بالخارج ضد الوطن معتبرين ذلك خيانة عظمى للوطن.

وثمن المشاركون في المؤتمر عاليا دور القوات المسلحة والأمن وعلى وجه الخصوص أبطال الحرس الجمهوري والأمن المركزي، وكذا دور القبائل التي ساندت ووقفت إلى جانب القوات المسلحة والأمن لصد الاعتداءات الإرهابية من قبل تنظيم القاعدة وشركائهم.

وأدانوا بشدة الأعمال الإرهابية التي نفذها وينفذها تنظيم القاعدة والقوى المتحالفة معه في أكثر من منطقة وعلى وجه الخصوص في محافظة أبين .. داعين كافة القوى والمنظمات المدنية إلى إدانة هذه الأعمال الإرهابية التي تستهدف ضرب أمن واستقرار واقتصاد الوطن.

ودعا المشاركون أجهزة الدولة إلى إيلاء الرعاية والاهتمام بالنازحين من محافظة أبين جراء الأعمال الإرهابية والقبائل اليمنية إلى مساندتهم وإرسال قوافل الإغاثة لمساندة النازحين من أبين.

ونوهوا بأهمية قيام الحكومة بدورها في تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومحاسبة الفاسدين في جميع مؤسسات الدولة دون تمييز وإحالة قضايا الفساد إلى القضاء المختص للفصل فيها.

وأقر المجتمعون من مشائخ قبائل اليمن تشكيل لجنة تحضيرية لتأسيس مجلس أعلى للقبائل اليمنية يمثل كافة قبائل اليمن، مؤكدين التزامهم بالعمل بمضمون نصوص وأحكام قاعدة الثوابت الوطنية والعرفية لقبائل اليمن وكل ما جاء في هذه التوصيات.

وثمن المشاركون المواقف العربية الأصيلة للأشقاء في المملكة العربية السعودية وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين لما أبدوه من اهتمام وتعاون صادق في القضايا الوطنية ولما قاموا به من رعاية كريمة نابعة من محبة صادقة في استضافة فخامة رئيس الجمهورية وكبار قادة الدولة للعلاج في مستشفيات المملكة.

كما ثمنوا مواقف الأشقاء في دول الخليج العربية وعلى الأخص موقف الأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيسها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ومواقف الأصدقاء والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على وقوفهم إلى جانب اليمن في هذه الأزمة.

وناشد المشاركون الأشقاء العرب والأصدقاء في العالم مساندة الشعب اليمني الذي يتعرض لمؤامرة من قبل قوى التطرف والإرهاب المعادية للدولة الحديثة والنهج الديمقراطي الذي اختاره الشعب اليمني.

وجددت القبائل اليمنية الدعوة إلى اصطفاف وطني لكل الشرفاء لمواجهة التحديات والمؤامرات التي تستهدف تفكيك عرى الوحدة اليمنية وتؤدي إلى الصراعات الدموية والحروب، وكذا كل القوى السياسية إلى تحمل المسؤولية الوطنية والتاريخية بتغليب مصلحة الوطن والأمة على المصالح الضيقة .

وأكدوا التمسك بالثوابت الوطنية ووحدة الأرض والإنسان وبقيم الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر وأهدافها النبيلة وبالنظام الجمهوري والنهج الديمقراطي كوسيلة مثلى للتداول السلمي للسلطة ومبدأ الحوار لحل خلافاتنا الثانوية.

وأقر المؤتمر وثيقة قاعدة الثوابت الوطنية والعرفية لقبائل اليمن التي تم التوقيع عليها بالتراضي بين جميع القبائل اليمنية لتصبح سارية المفعول.

حيث أكدت هذه القاعدة على التمسك الكامل بالثوابت الوطنية المتمثلة في قيم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف والوحدة اليمنية المتجسدة في وحدة الأرض والإنسان منذ الأزل وممثلة في الكيان السياسي الموحد الجمهورية اليمنية قدر ومصير الشعب اليمني إلى الأبد ورفض أي خيارات أخرى وتحت أي مسمى والتمسك بأهداف ومبادئ الثورة اليمنية المباركة.

كما أكدت على أن القبائل اليمنية كافة مستعدة للدفاع عن الثوابت الوطنية عبر الوسائل التالية:

الوقوف صفا واحدا في وجه كل من يحاول الخروج على الثوابت الوطنية أو المساس بها سواء كان حزبا أو قبيلة أو جماعة أو فردا كونها تشكل أساس هويتنا وشخصيتنا اليمنية.

التزام الجميع التمسك بالنهج الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة والوقوف صفا واحدا في وجه كل محاولة للخروج على تلك الأسس .

كما أكدت القاعدة على التزام الموقعين الوقوف إلى جانب الدولة في حماية المنشآت والمقدرات العامة والوقوف ضد أي اعتداء عليها أو استهداف لها وتأمين مناطقهم وحماية الطرق والمنشآت والمعسكرات الواقعة فيها ونبذ أي عمل حزبي أو قبلي يدعو أو يؤدي إلى بذر الفتنة بين القبائل اليمنية وتفريق الصف وخلق المشاكل والتزام كل قبيلة يمنية بالأعراف والأسلاف السائدة والمتعارف عليها بين القبائل أو بين أبناء القبيلة والقواعد العرفية المكتوبة .

وأكدت الوثيقة على التزام القبائل اليمنية بمحاربة ظاهرة التقطع والاختطاف والاحتكام إلى الشرع أو القانون أو العرف لحل مشاكلهم وإنكار وتجريم كل فعل يجانب ذلك.

كما تم استعراض وثيقة تأسيس مجلس قبائل اليمن .

وكان عوض الوزير قد ألقى كلمة اللجنة التحضيرية أكد فيها أن هذا المؤتمر يأتي استشعارا للأهمية الكبيرة والحتمية في تجنب الوطن اليمني مخاطر الانزلاق إلى الفتنة في حال لم يتحقق الاصطفاف الوطني لقطع دابرها..محذرا من أن استمرارها سيهدد أمن واستقرار الوطن ووحدته ومقدراته ونظامه الجمهوري وتجربته الديمقراطية الناشئة كما سيهدد أمن واستقرار دول الجوار .

وأشار إلى أن اللجنة التحضرية التي أعدت لهذا المؤتمر الوطني الكبير تأمل من القبائل والمشائخ والوجهاء تلبية نداء الواجب الوطني كما كانوا على مر العصور وكان لهم سبق المواقف المشرفة في الانتصار للوطن ضد كل ما يهدده داخلياً وخارجياً.. وقال إنه من المؤسف أن يشهد وطننا هذه الأزمة بعد عقود من الثورة اليمنية وعقدين من الزمن على تحقيق الوحدة اليمنية الخالدة بإذن الله في الوقت الذي يتطلع فيه شعبنا إلى الأمام نحو مستقبل مشرف إلى أن هناك من يشدنا الى الخلف.

وأضاف: كان الأمل يحدو الجميع بأن الاحتكام إلى العقل والمبادئ والقيم واحترام الثوابت الوطنية سيساهم في تفكيك الأزمة وتذويبها كون الأزمات تحتاج إلى الإصلاح ، ولكن بعض الأحزاب والقوى السياسية قلبت الطاولة على الجميع الأمر الذي أسس للفتنة القائمة وحولها إلى أزمة مركبة يصعب حلها في محاولة للهروب إلى الأمام حيث خرجت تلك القوى إلى الشارع واحتكمت إليه.

وأشار إلى أن شعبنا اليمني بكل فئاته وفي طليعته مشائخ ووجهاء وعقال القبائل اليمنية وكل أفرادها ناضلوا في سبيل التحرر من الحكم الإمامي البغيض ومن الاستعمار دفاعا عن القيم المؤسسة للدولة المدنية الحديثة ومشروعها الوطني الكبير المتمثل بأهداف الثورة والوحدة اليمنية أرضا وإنسانا والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة والتنمية بمفهومها الشامل كونها ثوابت ليست محل خلاف ولايجب أن تكون كذلك تحت أي ظرف أو مبرر .

وقال: إنه من المؤسف أن ينتهج البعض سلوكا يخالف الثوابت الوطنية وكل القيم والأعراف سلوكا يدمر ولايعمر ..مؤكدا أن الدخول في مواجهة غير مبررة مع النظام السياسي وإنكار شرعيته وتجاوز حدود اللياقة في الخصومة وتحدي سلطة الدولة وقوانينها وإنكار دستورها وتعطيل مؤسستها أعمال مجرمة ومدانة من الجميع كونها تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وتخالف الدستور النافذ وتتقاطع مع مطالب بناء الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون كونها لا يمكن أن تتحقق على أيدي من هم خارجون عن القانون أصلاً.

وثيقة قاعدة الثوابت الوطنية والعرفية تؤكد على:

التمسك بالثوابت الوطنية والوقوف في وجه كل من يحاول الخروج عنها

مساندة الدولة والمؤسسات العسكرية والأمنية في حماية المنشآت والمقدرات العامة

محاربة التقطع والاختطاف ونبذ أي عمل يؤدي إلى الفتنة وشق الصف